تاريخ الارسال:2018/06/27 .تاريخ النشر : جوان 2018

المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة المعوقات، التحديات وآليات المعالجة في الوطن العربي

د. ناجح مخلوف د. فاطمة بودرهم
جامعة المسيلة

ملخص

الهدف من هذا البحث هو تحديد العلاقة الجدلية بين المشاركة السياسية للمرأة العربية وتقوية أدوارها السياسية والعقبات والتحديات التي تواجه الزرع الأوسع لتمثيل المرأة في المجال السياسي، نظام الحصص. تم تكييفها من قبل الدولة الجزائرية في عام 2012 ، تهدف إلى تعزيز حقوق المرأة السياسية ، وتعزيز مشاركتها السياسية بطريقة رسمية ، وتوسيع تمثيلها في الهيئات التنفيذية والتشريعية ، وتعزيز مشاركتها في صنع القرار الاستراتيجي. ولقد تم اعتماد نظام الحصص من قبل غالبية الدول العربية.

يواجه هذا النظام العديد من العقبات والتحديات، مثل العقبات والتحديات التي تواجه الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية والقانونية والإعلامية ، وخصوصًا الخصوصية الاجتماعية والثقافية للمرأة العربية.

بما أن هذه الحواجز والتحديات متعددة ومعقدة ، يجب على المرأة العربية أن تكون جماعية ، للحصول على رتبتها الاجتماعية ، وأن تكون قادرة على استعادة المجال السياسي بكرامة وجدارة.

summary

The purpose of this research is to determine the dialectical relationship between the political participation of Arab women and the strengthening of their political roles and the obstacles and challenges of the broader sow of women's representation in the political sphere, the quota system. adapted by the Algerian state in 2012, aims to promote women's political rights, and strengthen their political participation in a formal way, and broadens their representation in the executive and legislative bodies, and consolidates their participation in strategic decision-making. .

This quota system has been adopted by the majority of Arab countries.

This system faces many obstacles and challenges, such as obstacles and challenges of political, economic, social, cultural, administrative, legal and media aspects, and particularly the socio-cultural specificity of the Arab woman.

As these barriers and challenges are multiple and complex, Arab women must en masse, to gain their social rank, and be able to regain the political sphere with dignity and merit.

مقـــدمة:

تعد قضايا المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة في الوطن العربي، من القضايا البحثية المركزية في حقل الدراسات الاجتماعية والسياسية المعاصرة، فتوسيع المشاركة السياسية للنساء في الوطن العربي بناء على تمكين سياسي صادق أصبح امرا أكثر من ضروري وملح، بالنظر لخصوصيات المجتمعات العربية المعاصرة والتي تعاني مشكلات متشابكة ومعقدة في كافة الميادين السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية الثقافية والإدارية، وعلى رأسها مشاكل التخلف العام، السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي والإداري، بالإضافة الى كل ضروب الفساد فهذه المجتمعات المتخلفة في كل المجالات ، بحاجة إلى

استغلال أمثل لكافة إمكانياتها المادية، المالية والبشرية على الخصوص، دون تمييز بين الذكور والإناث، خاصة وأن فئة النساء تمثل نصف هذا المجتمع من الناحية الديمغرافية .

أو تزيد على ذلك في بعض المجتمعات العربية التي تعرف نموا ديمغرافيا متزايدا لأسباب صحية وأخرى اجتماعية، فهذه المجتمعات لا تؤمن كثيرا بالأدوار الإنمائية والانتاجية للمرأة، بل تحصرها في الدور الإنجابي، الاجتماعي والتربوي في دائرة الاسرة العربية وتزداد القضية تعقيدا، حينما نعلم أن الكثير من هذه الدول تتخطى وتتجاوز نصوص الدساتير التي سنتها وصادقت عليها، في مسألة مساواة المرأة والرجل في الحقوق والواجبات وتتجاهل أدوار المرأة المتزايدة والمتعاظمة في المجال التنموي.

- لمعالجة هذه القضية أنطلق من إشكالية أساسية مفادها:

ماهي أهم المعوقات والتحديات التي تواجه قضايا المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة في الوطن العربي وماهي آليات المعالجة؟

في ضوء هذه الإشكالية نصوغ الفروض التالية:

الفرض الأول: أهم المعوقات والتحديات التي تواجه قضايا المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة في الوطن العربي تتمثل في المعوقات والتحديات السياسية والاقتصادية، الثقافية، الإعلامية، القانونية، الإدارية.

الفرض الثاني: تأتي آليات المعالجة من نفس طبيعة ومصادر المعوقات والتحديات، وعليه فالآليات العلاجية تتضمن آليات سياسية ، إقتصادية، إجتماعية، ثقافية، قانونية ، إعلامية إدارية ومعالجة خصوصية المرأة العربية من حيث تحويلها الى طاقة إيجابية تخدم قضايا المرأة.

الكلمات المحورية: المشاركة السياسية، التمكين السياسي، الديمقراطية، التنمية، والتنمية البشرية.

- المشاركة السياسية:

- المفاهيم المختلفة للمشاركة السياسية:

تعددت مفاهيم المشاركة السياسية بتعدد الحقول المعرفية وتعدد مصادرها، فمنهم من عرفها على أنها:" عملية يمارسها الأفراد بهدف التأثير في قرارات القائمين على السلطة السياسية، وهي أيضا عملية مساندة أو معارضة لقيم سياسية معينة". [1] فهي حسب هذا التعريف تقوم على عنصر التأثير في أصحاب القرار الإستراتيجي وتعزيزه بالموافقة عليه أو الضغط عليه بإلغاءه أو التراجع عنه في حالة رفضه من طرف ممثلي الشعب في المستويات التشريعية العليا(البرلمان)، أي المشاركة السياسية الرسمية.

وهي حسب "صامويل هنتنجتون ونيلسون" فهي ذلك النشاط الذي يقوم به مواطنون معينون بقصد التأثير على عملية صنع القرار الحكومي، وهذا التعريف يتقاطع مع التعريف السابق في نقطة التأثير على القرار الحكومي الرسمي. أما مكلوسكي، فيعرفها بأنها" مجموع الأنشطة الإدارية التي يساهم أعضاء المجتمع عن طريقها في اختيار الحكام وتكوين السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، بينما يرى "وينر أنها:" كل عمل ارادي ناجح أو فاشل، منظم أو غير منظم، مرحلي أو مستمر. يفترض اللجوء الى وسائل شرعية أو غير شرعية بهدف التأثير على إختيارات سياسية أو إدارة الشؤون العامة أو إختيارات الحكام وعلى كل المستويات الحكومية والوطنية، فهذا التعريف يتضمن مرتكزات العمل السياسي الإرادي من طرف الفاعلين الرسميين أو غير الرسميين بشكل مباشر أو غير مباشر ، وبصورة رسمية أو غير رسمية عبر قنات دائمة وأخرى مؤقتة، سواء تنفيذية حكومية أو تشريعية أو من خلال المشاركة في الانتخابات الرئاسية أو التشريعية على المستوى الوطني أو المحلي، وهناك من عرفها على أنها:" عملية تشمل جميع صور اشتراك أو اسهام المواطنين في توجيه عمل الأجهزة الحكومية أو أجهزة الحكم

المحلي أو لمباشرة القيام بالمهام التي يتطلبها المجتمع سواء كان طابعها استشاريا أو تقديريا أو تنفيذيا أو رقابيا، سواء كانت المساهمة مباشرة أو غير مباشرة.»[2] وعرفها كل من "سدني فيربا ونور مان ني وجاي آون كيم" المشاركة السياسية في كتابهم" المشاركة والمساواة السياسية" على أنها:" تلك الانشطة ذات الطابع الشرعي التي يمارسها مواطنون معينون، والتي تستهدف بصورة أو بأخرى التأثير على عملية إختيار رجال الحكم أو التأثير في الأفعال التي يقومون بها، وكذلك فإن المشاركة السياسية تستهدف التأثير على القرارات الحكومية.[3] غير أن التعاريف المقبولة واقعيا، هي تعاريف صامويل هنتنجتون وونلسون الذين تعني لهما المشاركة السياسية" ذلك النشاط الذي يقوم به المواطن من أجل التأثير على عملية صنع القرار السياسي الحكومي، أي أن المشاركة السياسية ترمي إلى تحويل مخرجات النظام السياسي بالشكل الملائم لمطالب الأفراد الذين ، يقدمون على المشاركة السياسية".[4] وأما غبريال ألموند ركز في كتابه" السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر" على أهمية ودور المشارك، فهو يرى أن المدى الديمقراطي يتوسع في الأوساط الشبابية، خاصة في الدول التي ترسخت فيها المبادئ الديمقراطية للعمل السياسي أ وغيره، عن طريق إشراك المجتمعات المحلية (أي الأرياف في العالم الغربي)، والمجموعات الصغيرة في عملية صنع وإتخاذ القرارات، ولذلك كان لزاما على الفاعلين في العمل السياسي تفويض السلطة إلى النواب من خلال الانتخابات كأحد وسائل المشاركة السياسية.[5]

ينظر هذا التعريف للمشاركة السياسية على أنها آلية ديمقراطية تحقق إسهام الكافة في صناعة القرار بالتساوي.[6]

- أشكال المشاركة السياسية وأبعادها:

تتعدد أوجه المشاركة السياسية وتتنوع أبعادها تبعا لهذه الأوجه، فمنهم من يشارك بصفة رسمية وهو حال العضوية في الحكومة أو البرلمان وتقلد المناصب العليا القيادية في الدولة وهيئاتها التنفيذية، التشريعية، القضائية والإعلامية، ومنهم من يشارك بصورة غير رسمية وهي العضوية في الأحزاب السياسية والجمعيات ذات الطابع السياسي والنضال في مختلف النقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من هيئات المجتمع المدني المعروفة. كما يرى " غابريال ألموند" أن التصويت هو إحدى الوسائل الهامة للمشاركة السياسية، حيث يمهد للمواطنين عدة إمتيازات أهمها ما يلي:[7]

- الخدمة في أجهزة وهيئات الدولة.
- الإنخراط والإنظمام للأحزاب السياسية والإشتراك بالأموال لتمويل الحملات الانتخابية للمترشحين والأحزاب السياسية وخدمة القضايا المجتمعية .
- حضور المهرجانات والتظاهرات والمشاركة فيها.
- التعامل مع وسائل الإعلام للتعبئة والتوعية وإقناع المواطنين بأهمية المشاركة في الإنتخاب.

وأكثر السبل توسيعا للمشاركة السياسية هي الترشح لهذه الاستحقاقات الانتخابية بإختلاف صورها.

اوهناك من يرى أشكالا أخرى للمشاركة السياسية، لاتقل أهمية ووزنا عن المذكورة أعلاه، ومنها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر ما يلي:[8]

- التسجيل على القوائم الانتخابية بمعنى الترشح.
- الإنتساب إلى الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمنظمات المهنية، لأن طرق النضال تكتسب عن طريق هذه التنظيمات السياسية، الإقتصادية ، المهنية والإقتصادية.

- حضور اللقاءات والإجتماعات السياسية، فهي وسائل جيدة لتعلم أساليب وأصول النضال السياسي والإشتراك في العمل السياسي.

- المشاركة الفعالة في الحملات الانتخابية، وهي أكثر الوسائل الممكنة لإكتساب حنكة ومهارات سياسية.

وأما بالنسبة لفئات المشاركين السياسيين، فقد حددّ المفكر milbrath ثلاثة فئات وهم: اللامباليون، المتفرجون، المنازلون وغالبا ما تشكل الفئة الثانية الغالبية العظمى في المجتمعات غير المشاركة، وهي المجتمعات المتخلفة بالأساس.[9]

- مفهوم المشاركة السياسية للمرأة:

يرى بعض المهتمين بقضية المشاركة السياسية للمرأة ، إن مشاركة المرأة في المجال العام تقتصر على المشاركة في صنع القرارات السياسية والإسهام في تسيير شؤون الدولة والمجتمع والمشاركة في الانتخابات من خلال بعض القيادات السياسية القليلة والانضمام للأحزاب السياسية وتكوين الجمعيات ذات الطابع السياسي، ولا يرى في مساهمتها في العملية الاقتصادية وفي الحياة الاجتماعية نوعا من أنواع المشاركة السياسية، بينما رأى آخر يرى أن مفهوم المشاركة السياسية هي أوسع واشمل من ذلك، بحيث تتضمن مشاركتها إجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، لأن أدوارها متكاملة في دائرة الأسرة، والمجتمع والأمة ككل. " إن دساتير العديد من الدول قد لا تتضمن توزيعا واضحا صريحا في مجال المشاركة السياسية، ولكنها في ذات الوقت لا تتضمن الآليات الضامنة لتطبيق تلك النصوص، فضلا على أن هناك بعض الدساتير تغفل صراحة النص على حق المرأة في المشاركة السياسية.[10]

- المرتكزات الخاصة بالمشاركة السياسية للمرأة:

لقد أقر القانون الدولي أنه من واجب الدول تجاه مواطنيها ضمان ممارسة المرأة لكامل حقوق الإنسان بالتساوي مع الرجل دون تمييز مهما كان شكله ومصدره.

تتضمن هذه المرتكزات التشريعية العالمية، الإقليمية والمحلية، حقوقا سياسية أهمها ما يلي:

- الحق في المساواة وعدم التمييز
- الحق في المشاركة في الحياة العامة والسياسية
- الحق في إدارة الشؤون العامة

- معوقات المشاركة السياسية أمام المرأة:

على الرغم من الأدوار المتعاظمة والمتزايدة التي تقوم بها المرأة في الدول المتقدمة والمتخلفة على السواء، فإن وضع المرأة العربية السياسي يتسم بالضعف الشديد والتدني للمشاركة في المجال السياسي، فالمرأة تعزف عزوفا كبيرا عن المشاركة في الحياة السياسية في المجتمعات العربية، وهذا ما جعل دورها في المجال السياسي ضعيفا ومتدنيا، يكاد لايذكر، سواء في السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية أو في كل دوائر إتخاذ القرار الإستراتيجي.

- عوامل عزوف المرأة العربية عن المشاركة السياسية:

تعد ظاهرة عزوف المرأة العربية عن المشاركة السياسية من أبرز سمات المجتمعات العربية، حيث تهمل المرأة كل صور المشاركة في الحياة السياسية بشكل قسري في كثير الأحيان وبشكل طوعي في أحيان أخرى، سواء بشكل مباشر أ غير مباشر، بشكل دائم أو مؤقت، وبشكل رسمي أو غير رسمي . وعليه يمكن تلخيص هذه المعوقات فيما يلي:

- المعوقات الاجتماعية والثقافية:

تتمثل هذ المعوقات في جملة من الإتجاهات والتوجهات الاجتماعية والثقافية وهي:[11]

- شيوع ثقافة التمييز ضد المرأة، وهي جزء من ثقافة التمييز، تعمل بقوة شديدة ضد فئات متعددة هذه الثقافة تبتعد عن ثقافة الكفاءة والجدارة، لكي تحل محلها ثقافة الموالاة والتبعية، وهي اتجاهات سلبية نحو العمل السياسي وتوجهات مخالفة لمفاهيم حقوق الإنسان والمواطنة الكاملة.
- العادات والتقاليد التي تغذي النزعة الأبوية، فالثقافة السائدة في المجتمعات العربية هي ثقافة تبعية للسلطة الأبوية، سلطة الذكور على الإناث، وخضوع المرأة لأوامر ونواهي الرجل مهما كانت صلته بها.
- خصوصية النساء العربيات اللواتي يرين في العمل السياسي عاملا معيقا لأدوارهن الاجتماعية والتربوية، فضلا عن التأثيرات السلبية على صحة المرأة العقلية والنفسية وعلى علاقتها بأسرتها.
- المعوقات السياسية والقانونية:

تندرج ضمن هذه المجموعة من المعوقات السياسية والقانونية عدم وجود، أو إنعدام التوعية بالحقوق القانونية للمرأة، من خلال قنوات التعلم العام والعالي ووسائل الإعلام، ونقص ما يسمى بوسائل أو أدوات التثقيف السياسي والقانوني على مستوى هيئات المجتمع المدني، وعلى رأسها الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية والمنظمات النسائية، والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، فهي تفترض المعرفة السياسية لفئة النساء، بينما الواقع يؤكد، أن حتى بعض النساء المنخرطات والناشطات في هذه الدوائر، تجهل جهلا كليا هذه الحقوق السياسية، كما تجهل طرق المطالبة بها والإستفادة منها، على مستوى الأسرة، والدولة، في أماكن التعلم أو العمل أو مراكز النضال السياسي. لا يمكن تحقيق التنمية ولا الأهداف المتمثلة في التنمية والمساواة.[12] قدم تقرير تنمية المرأة العربية لعام 2002 مؤشرات تدل على إختلاف وتباين نسب تمثيل النساء العربيات في دوائر صنع وإتخاذ القرار، حيث تتباين النسبة في التمثيل البرلماني النسائي لبعض الدول العربية من الصفر إلى 11.5% مثلت تونس أعلى نسبة، بينما كانت نسبة كل من الجزائر والأردن على التوالي بنسبة 4% و3.5%، ولم ترق إلى النسبة العالمية التي حددتها هيئة الأمم المتحدة وهي نسبة 35%، حتى تتمتع المرأة بالصفة التمثيلية الحقيقية، كما هو الحال في بعض البرلمانات الأوروبية، كالسويد والدانمارك.

فحسب الجدول الذي قدمه التقرير الآنف الذكر، أي تقرير تنمية المرأة العربية لسنة 2002، جاء فيه ما يلي:[13]

الدولـــة	نسبة التمثيل النسائي	الدولـــة	نسبة التمثيل النسائي
الأردن	%3.5	الجزائر	%04
لبنان	%3.2	السعودية	-
اليمن	%0.7	الكويت	-
تونس	%11.5	الإمارات	-
مصر	%3.4	قطر	-
عمان	%2.5	البحرين	%2.5
سوريا	%3.8	العراق	%3.3

رغم الجهود الدولية والمحلية لترقية دور ومكانة المرأة العربية في المجال العام والسياسي خاصة ، فإن نسبة المشاركة في البرلمان أو غيره من مجالس تشريعية تبقى ضئيلة جدا وتبقى مشاركتها جنينية وخبرتها قليلة في العمل السياسي البرلماني.

- المعوقات الإعلامية:

من بين العقبات التي وقفت في طريق توسيع المشاركة السياسية للمرأة وتشجيعها على ممارستها، نجد الحواجز الإعلامية التي لم تعمل للدفاع عن الحقوق السياسية للمرأة، بل كرست تبعيتها للرجل، بتكثيف البرامج الإعلامية في كل وسائل الإعلام عن سلبية المرأة العربية واستكانتها لأوامر ونواهي المجتمعات العربية الأبوية .إن وسائل الإعلام العربية وبعض جوانبها الاجتماعية والشخصية بعيدا عن الشؤون السياسية أو مناقشتها وتساؤلاتها، إضافة إلى عدم قدرة النساء أنفسهن على القيام بالأدوار السياسية والإجتماعية التي تقوم بها الرجال للتواصل مع القواعد الانتخابية.[14]

- المعوقات النفسية وخصوصية المرأة العربية:

لا تقل المعوقات النفسية وخصوصية المرأة العربية تأثيرا على مشاركة المرأة السياسية، بحث تعيق هذه العوامل النفسية وكذا خصوصية المرأة العربية، التي تعزف عن العمل السياسي، أحيانا دون وجود أي قيد قانوني أو سياسي أو إجتماعي أو ثقافي أو إقتصادي وبكامل إرادتها عن دخول العمل السياسي، لأن الأمر يتعلق بمسألة التنشئة الاجتماعية التي عودت المرأة على الخنوع للرجل.

- عوامل ضعف التمثيل النيابي للمرأة:

أكدت الدراسات التي اهتمت بعوامل، حدودية وتدني المشاركة السياسية للمرأة وضعف التمثيل النيابي النسائي، على أن الظاهرة ليست عربية أو إسلامية أو خاصة بالدول المتخلفة، ولكن ضعف تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة هي ظاهرة عالمية، مع وجود تباين في درجات ونسب تمثيل المرأة بهذه المجالس، من دولة لأخرى، حسب التكوين أو البناء الاجتماعي، والبيئة السياسية ومستوى الثقافة السياسية، والمدى الديمقراطي لكل دولة. يعد انخفاض نسبة التمثيل النسائي النيابي العالمي، دافعا قويا وراء النشاط المكثف للحركات والمنظمات النسائية العالمية والمحلية، والدوائر الأممية، كالمكتب الإنمائي للمرأة العربية، من أجل تحقيق تمكين سياسي يساهم في توسيع مشاركة النساء سياسيا، ويرفع من مستواهن السياسي ، فعلى سبيل المثال: أورد الاتحاد البرلماني الدولي احصائيات لعام 1997، ذكر فيه أن نسبة التمثيل النسائي في البرلمانات على المستوى العالمي، موزعة كالآتي:

قارة آسيا:14،3%، اوربا الشمالية:38،8% أمريكيا الشمالية والجنوبية:15،3%، وسط أوربا وجنوبها:13،3%، جنوب الصحراء:11،5%، منطقة الباسيفيك:11،6، والمنطقة العربية3،7%.[15]

تعد الأكثر تدنيا وضعفا من بين النسب العالمية.

- واقع المشاركة السياسية للمرأة العربية:

رغم إقرار الدساتير العربية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكافة المواطنين في الوطن العربي، وخاصة الاعتراف بحق المواطنة الكاملة والأهلية السياسية للمرأة، إلا أن المرأة العربية بحقوقها السياسية لازال في وضع متخلف ومتدني، ومقارنة بنساء العالم المتقدم. أشارت الإحصاءات الواردة في تقرير التنمية للمرأة العربية عام 2002، الى وجود تمايز في نسب تمثيل النساء في مراكز اتخاذ القرار بين البلدان العربية، حيث تراوحت نسبة حضورهن في المجالس التشريعية ما بين الصفر(0)،و11،5% كأعلى نسبة تمثيل بتونس، وأدنى نسبة نسبة صفرية بكل من السعودية والكويت والإمارات اما الجزائر

فقد بلغت فيها نسبة التمثيل النسائي النيابي4%، وارتفعت هذه النسبة عام 2012، بفضل نظام الكوطا، الذي أسفر عن تمثيل نسائي يعد معتبرا من الناحية العددية(168 إمرأة) موزعة بين غرفتي البرلمان، لكن من ناحية المستوى السياسي ، فإن هناك ما يقال وما يؤخذ عليه فقد وصف بأنه أسوء برلمان في العالم، والأسوء في تاريخ الجزائر السياسي، لتدني مستوى النواب والنائبات في كل المجالات ، فقد وصف بأنه برلمان " الحلاقات"، و" المنظفات"، بالنظر لضعف المستوى التعليمي الذي نتج عنه ضعف شديد في التمثيل وانعدام ثقافة سياسية لغالبية النواب والنائبات.

فعلى سبيل المثال أورد تقرير التنمية المرأة العربية سنة 2002، جدولا حدد فيه النسب المتفاوتة للتمثيل النيابي النسائي كالآتي:[16]

الدولـــة	نسبة التمثيل النسائي	الدولـــة	نسبة التمثيل النسائي
الأردن	%3.5	الجزائر	%04
لبنان	%3.2	السعودية	0
اليمن	%0.7	الكويت	0
تونس	%11.5	الإمارات	0
مصر	%3.4	قطر	0
عمان	%2.5	البحرين	%2.5
سوريا	%3.8	العراق	%3.3

أن المرأة العربية لا تزال تعيش أزمة مشاركة حقيقية في الشأن السياسي، للعديد من الأسباب:[17]

- عدم وجود وسائل إعلام محايدة، فهي تابعة ومحتكرة من طرف السلطة.
- أسلوب التنشئة السياسية غير السليم.
- حداثة التجارب الديمقراطية.
- هشاشة أو غياب المؤسسات التنظيمية الفاعلة.
- الموروث الثقيل.
- الضعف الكامن في الأمة.
- إستئثار فئة قليلة في المجتمع في إدارة عجلة التنمية في المجتمع والاقتصادية منها على وجه الخصوص.
- التحديات السياسية أمام مشاركة المرأة الجزائرية سياسيا.

رغم اختلاف الأنظمة الاقتصادية في الدول العربية، فإن التحديات التي تواجهها في المرحلة الانتقالية من التقليدية إلى الحديثة، ومن الأنظمة الحزبية الأحادية إلى الأنظمة الحزبية التعددية، تعد متشابهة إلى درجة كبيرة، كما أن العوامل التي تحد وتقلص من مشاركة المرأة السياسية تحمل العديد من العناصر المشتركة. فأهم التحديات التي تواجه النساء في البلاد العربية في المجال السياسي، هي التحديات السياسية، حيث لا تزال التحديات الناجمة عن الصراع العربي الإسرائيلي منذ أكثر من نصف قرن تشكل عنصرا أساسيا في العوامل المؤثرة على كافة جوانب الحياة في الوطن العربي، ومادامت المرأة الجزائرية جزءا من نساء

العالم العربي، فهي مطالبة برفع تحدي هذا الاحتلال الاستيطاني، والوقوف إلى جانب المرأة الفلسطينية في كفاحها ضد قوى الاحتلال والاستيطان، فقد كان له الأثر الكبير على تشكيل سياسات الدول العربية وعلى حياة المواطنين فيها.[18]

- تنتقد أنظمة الحكم في الدول العربية، بالرغم من الاختلافات الشكلية بينها، بأنها أنظمة غير ديمقراطية، حيث لا يشير تصنيف Freedom House حول الحريات السياسية والمدنية في دول العالم إلي أي دولة عربية على أنها حرة. وبشكل مواز فإن التقرير الأول حول التنمية البشرية العربية جعل من مصطلح العجز العربي في مجال الحرية والديمقراطية مصطلحا واسع الانتشار في العديد من الأدبيات، التي تتناول الوضع السياسي في الوطن العربي.[19]

- ازداد الوضع السياسي في الدول العربية سوءا بعد أحداث 11سبتمبر، حيث تشير العديد من الدراسات إلى أن الدول العربية تشهد زيادة في إحكام قبضة الدولة على مواطنيها، وتراجع عام في حماية حقوق الإنسان والأوضاع السياسية. ومهما كانت الأسباب التي تؤثر على الأنظمة العربية، وتجعلها غير ديمقراطية، فمن الواضح أنها تؤثر على الأحزاب السياسية، حيث تتوفر أدلة في بعض الدول على أن الهياكل الداخلية لبعض الأحزاب تميل لأن تكون تقليدية وغير ديمقراطية، تحتاج لمزيد من الشفافية في أسلوب عملها[20] . ما يلاحظ على الأحزاب السياسية الجزائرية، أنها لا تمثل فعلا قنوات هامة لتمثيل النساء في البرلمان أوغيره من المسؤوليات الحزبية أو التنفيذية، من حيث انخراط النساء الضئيل جدا في الأحزاب السياسية، قلة ظهور النساء في هذه الاحزاب بمظهر القائد، حيث عدم المساواة في التمثيل الحزبي للنساء مقارنة بالرجال، مما يجعل النساء داخل هذه التنظيمات مبعدات عن مراكز صنع واتخاذ القرار، بل تابعات من الدرجة الثانية في هذه الهياكل.[21]رغم الجهود التي تبذلها بعض الأحزاب السياسية لإستقطاب وجذب النساء خاصة المثقفات والجامعيات، إلا أن هذا الجذب يبقى غير مهم وغير قادر على توفير وعاء هام من الطاقات النسائية داخل الأحزاب السياسية، بسبب الأعراف والتقاليد المسيطرة على المجتمع الجزائري من جهة، وقلة الإهتمام بترشيح النساء للمناصب القيادية على قوائم الأحزاب[22] لإنعدام الثقة في قدرة النساء على تقديم الكفاءة والفعالية في الأداء الحزبي أو الحكومي. كما للأنظمة الانتخابية تأثير على مشاركة المرأة السياسية، فإن للطبيعة المستقلة لعمل المنظمات النسائية تأثير واضح على مدى مشاركة المرأة في العمل السياسي [23] ، فعندما تكون المنظمات النسائية مستقلة، يكون انخراط النساء الطوعي في هذه الجمعيات محدودا لعدة اعتبارات تعود في أهمها إلى صعوبة العمل الجمعوي المستقل والمخاطرة في بيئة غير ديمقراطية بصفة عامة [24] ، إلى جانب صعوبة التوفيق بين المسؤوليات المنزلية والمهنية والسياسية والجمعوية. [25] من بين التحديات السياسية أمام المرأة الجزائرية وأمام كل النساء العربيات ما ذكرته الدكتورتين "منيرة فخري" من جامعة البحرين و"بدرية العوضي" من جامعة الكويت خلال حصة متلفزة قدمتها قناة أبو ظبي بتاريخ 11 جانفي 2004 على الساعة الخامسة بعد الزوال وهي: - تفعيل الحقوق السياسية بتغيير قوانين الأحوال الشخصية والعمل على التمييز بين المرأة والرجل في التكوين البيولوجي وليس التمييز بينهما على أساس نوعي[26].

- إضافة إلى حث الدول العربية على الانضمام للميثاق الدولي لحقوق المرأة. مشاكل الأمية القانونية مع انعدام الإعلام الواعي بحقوق المرأة السياسية حيث قالت: « نفطر على سياسة ونمسي على سياسة».[27] تحدي أخر سياسي على المرأة الجزائرية أن ترفعه، وهو تفعيل دور الجمعيات السياسية النسائية وتحويل اتجاهها في العمل نحو القضايا السياسية، بدلا من تعاطيها للأمور الاقتصادية والاجتماعية فقط.هناك عقبات أخرى على المرأة الجزائرية، أن تعمل على إزالتها فمثلا التوظيف كإجراء قانوني، يقف عقبة أمام الحق السياسي للمرأة، فالكثير من الحكومات العربية تفضل توظيف الذكر عن الأنثى، وتحث حتى القطاع الخاص على توظيف الرجال دون النساء.[28] ففي الجزائر عانت المرأة من هذا التمييز الوظيفي بموجب قانون

الوظيف العمومي الصادر في عام 1966، ولكن تغيرات قانونية مست الوظيفة العامة وحققت المساواة بين الذكور والإناث. والمشكلة لا تتعلق بالإجراءات القانونية بقدر ما تتعلق بالممارسات الإنسانية المتحيزة في بعض القطاعات لتوظيف الرجال وتفضيلهم عن النساء. من بين العقبات السياسية أمام المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية، التناقض بين الخطاب السياسي والممارسة السياسية الذي ظهر خصوصا في ميثاق الجزائر لعام 1964 كما سبقت الإشارة إليه في فصول سابقة. وفي مشروع قانون الأسرة لعام 1973 حيث تصاعدت التناقضات داخله. من بين العقبات السياسية والقانونية أمام المشاركة السياسية للمرأة المجتمع الأبوي الجديد.[29]

- التحديات الاجتماعية والثقافية .

تواجه المرأة العربية تحديات رئيسية في انخراطها في العمل العام، تتراوح مابين عدم الاستقرار السياسي للمنطقة العربية وغياب الشروط والمؤهلات الخاصة بالمهام النيابية لدى المرأة العربية.[30]

وتصبح معالجة الوضع الدوني للمرأة أمرا في غاية الصعوبة، عندما تقتنع المرأة، نتيجة التنشئة الاجتماعية بدونيتها، وبأن قدرتها واستعداداتها محدودة مقارنة بالرجل، فتعارض بنفسها أي تغيير يلحق بأدوارها في نطاق الأسرة أو خارجها، لأن في نظرها، من شأنه أن يصدع النظام الاجتماعي ككل.[31]

من أهم العقبات التي واجهتها الجزائر خلال تنفيذ منهاج عمل "بيجين" والمبادرات الأخرى التي تلتها تمثلت في:

- الأنماط الجاهزة والقيود الثقافية التي مازالت سائدة.

- عزوف النساء في غالب الأحيان عن المشاركة الإيجابية في الحياة السياسية واكتفائها بأدوارها التقليدية. [32] تمثلت أهم التحديات في القضاء على الفقر مع حلول عام 2005، يشمل هذا الإجراء 1.2 مليون شخص ويتطلب 13 مليار دينار جزائري سنويا أي ما يعادل 170 مليون دولار وكذلك التقليص من حدة البطالة من خلال آليات دعم تشغيل الشباب، خاصة النساء وترقية العمل الريفي والعمل المنزلي.

- استكمال وتعميق تنفيذ إجراءات تحديث الجهاز الاقتصادي والاجتماعي (المالي، العدالة، قواعد التجارة من خلال الخصخصة وترقية الاستثمار).

- دعم الشبكة الاجتماعية الموجهة لمساعدة الفئات الفقيرة من خلال وكالة التنمية الاجتماعية ومديريات النشاط الاجتماعي.[33]

- إن آليات دعم تشغيل الشباب والنساء على الخصوص في الوقت الحالي، بالنظر إلى كيفية التشغيل وأجور هذه الوظائف المؤقتة لا تفي بأدنى شروط الحياة الكريمة.

حيث أن مشكلة المرأة لا تتعلق بسبب واحد وهو الاضطهاد الذكوري فقط، بل المشكلة متشعبة، تعود لأسباب داخلية وأخرى خارجية.[34]

فالأسباب الداخلية تعود إلى التقاليد الاجتماعية والثقافية المحددة لوضعية المرأة في المجتمع فضلا عن الفقر، فالكثير من الدراسات تؤكد تأنيث الفقر.[35]

أما الأسباب الخارجية فتعود للمؤثرات الخارجية وخاصة القيم الوافدة المتصادمة مع الفكر وواقع المرأة العربية والمسلمة. أما التحدي الرابع فتمثل في توجيه خطاب المرأة من جانبها، مما يجعله قاصرا عن خدمة قضية المرأة، باعتبارها قضية مجتمعية تتطلب مسؤولية متضامنة بين الرجال والنساء في المجتمع. وتمثل التحدي الخامس في أن الخطاب النسوي يعيد المطالبة بمطالب

أصبحت متقادمة في بعضها، ومستوردة من النماذج الغربية البعيدة عن واقع وخصوصية المرأة العربية والمسلمة، فلذالك تبدو الحاجة أكثر من ملحة لخلق نموذج إسلامي يتبنى قضايا المرأة العربية والمسلمة المعاصرة.

- التحديات القانونية والإعلامية.

تتضمن دساتير الجزائر كما هو الشأن بالنسبة للدول العربية المصادقة على اتفاقية إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة، نصوصا تؤكد مبدأ المساواة بين الرجال والنساء، مثال ذلك الفصل التاسع والعشرون من دستور الجزائر لعام 1989 والحقوق والواجبات في الفصل الواحد وثلاثين من نفس الدستور، رغم ما هو واضح من أن هذه النصوص تكفل للمرأة الحق في المشاركة السياسية، إلا أن حجم هذه المشاركة في الواقع مازال ضئيلا، وهذا يرجع في القدر الأكبر منه، إلى أن قواعد الأحوال الشخصية مستمدة بصفة أساسية من تفسيرات واجتهادات دينية ترتد إلى الماضي في عمق التاريخ البعيد، عندما كانت ثقافة التمييز هي الثقافة السائدة في المجتمعات البشرية مع إضفاء طابع القداسة على هذه التفسيرات والاجتهادات، في إطار خلط شديد بين الثوابت العقيدية للدين والتغييرات النسبية المرتبطة بالواقع التاريخي للمجتمعات. [36]

- التحديات القانونية:

تمثلت في تعديل مواد قانون الأسرة الجزائري الصادر عام 1984، تلك المواد التي لا تتفق ومبادئ المساواة بين الرجل والمرأة ومشاركة المرأة الكاملة في المجتمع.

- الاعتراض على القوانين المكتوبة التي تتحكم في العلاقات الاجتماعية والتي تكرس التعسف الموجه ضد النساء الجزائريات في أماكن العمل وداخل الأسرة وفي الشارع وفي الحياة العامة.

- إلغاء قانون الأسرة الجزائري والتشريعات التي تكرس التمييز واستبدالها بقوانين مدنية تشجع على المساواة بين الرجل والمرأة. [37] فبعض المنظمات النسائية أعطت الأولوية للقضايا الخاصة بالنساء، لذا فهي ترفض فكرة احتفاظ المرأة بمراكز قيادية داخل الأحزاب السياسية مع اشتراكهن في المنظمات النسائية في نفس الوقت .نتيجة لتعدد الهويات والأهداف، فشلت هذه المجموعات في أن تصبح قوة متماسكة ومؤثرة وفعالة[38]. جاء في تقرير نشره مركز المرأة العربية للتكوين والبحث "كوثر" أن قراءة تحليلية للبحوث الخاصة بصورة المرأة العربية في وسائل الإعلام، خلال عشرية (1995-2005) كفيلة بملاحظة مايلي: أن القليل من وسائل الإعلام العربية التي تقدم صورة إيجابية عن المرأة العربية، فهي تثير بشكل أساسي قضايا المرأة العاملة، وقضايا المرأة التي تحتل منصبا في دوائر اتخاذ القرار، وقضايا المرأة المشاركة في الحياة العامة [39] .

- آليات المعالجة:

تمثلت هذه الآليات في الجهود الدولية والمحلية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية والقانونية وحتى الإدارية والآكاديمية ، لتحقيق تمكين سياسي يشجع على توسيع المشاركة السياسية للمرأة في المنطقة العربية.

- الجهود الآكاديمية:

دعت المراكز العربية المتخصصة إلى الاهتمام بالقضايا المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة مع الأخذ في الحسبان قضية النوع الاجتماعي، أو ماعرفت بمقاربة الجندر أو النوع الاجتماعي، وتنمية قدرات ومهارات المرأة العربية على القيادة السياسية النسائية عن طريق برامج التدريب السياسي والتثقيف الفكري أو ما يعرف بتكوين ثقافة سياسية عن طريق وسائل وأدوات التنشئة الاجتماعية والسياسية وهي الاسرة والمدرسة وأماكن العمل ومراكز التكوين الحزبي، والتوعية بواسطة حضور الإجتماعات الحزبية، والسعي إلى تبادل الخبرات بين البرلمانات العالمية والعربية، والحضور والمشاركة في المؤتمرات النسائية العالمية

والعربية والمحلية، الى جانب الجهود الدولية السياسية والإجتماعية والأكاديمية لتعزيز الأدوار الاجتماعية والإقتصادية والسياسية للمرأة العربية، فإن الجهود العربية لتمكين سياسيا، عقدت مؤتمرات عديدة لدعم قضية المرأة العربية في عملية إتخاذ القرارات المصيرية، بإعتبار أن المرأة جزء لا يتجزأ من المجتمع، وعليها أن تكون عضوا مشاركا ومبادرا بالمشاركة. فالخطاب العربي دع الى:[40]

- احترام ما نصت عليه الدساتير العربية من مساواة في الحقوق والإلتزامات بين النساء والرجال سواء في المشاركة السياسية أو الحياة العامة.

- توفير المناخ الملائم لدعم قيم ومبادئ المساواة وتأكيد مبدأ المواطنة الكاملة لتحقيق المشاركة الفعلية للمرأة في الحياة السياسية بعيدا عن كل تمييز.

- وضع خطة عمل عربي مشتركة لترسيخ حقوق المرأة تشريعا وممارسة، بالاستناد إلى مناهج واضحة لتطوير الأفكار والعقليات.

- تأمين حقوق المرأة العربية في هيكل وآليات السلطة وموقع صنع القرار على مختلف المستويات.

- دعوة المراكز العلمية العربية المتخصصة إلى إعطاء الموضوعات المتصلة بالمشاركة السياسية للمرأة بالإهتمام اللازم مع الأخذ في الإعتبار منهجية النوع الاجتماعي.

- تنمية قدرات المرأة العربية في ميدان العمل السياسي عن طريق برامج التثقيف الفكري والتدريب السياسي والتوعية ضمن برامج الأحزاب، مع السعي إلى تبادل التجارب والخبرات بين الأحزاب العربية.

-الآليات المحلية لتمكين المرأة الجزائرية من العمل السياسي:

تنوعت الآليات المحلية لتمكين المرأة الجزائرية من العمل السياسية بين الآليات السياسية والقانونية والمؤسساتية والإعلامية والاقتصادية والاجتماعية. فبالنسبة للآليات الاقتصادية، سعت الجزائر إلى تضمين المرأة في القوى العاملة ودمجها في أجهزة وهياكل الدولة التربوية والصحية والأمنية والقضائية، كما شجعت النساء على اقتحام مجال الأعمال الحرة والمتاجرة. فكل تشريعات العمل الدولية والوطنية تسعى لتضمين المرأة في المشاركة الاقتصادية، ومنها على سبيل المثال دستور الجزائر لعام 1996، نص في مادته 51- المؤرخ في 28نوفمبر1996 على مايلي: "تساوي جميع الموظفين في تقليد المهام والوظائف، دون أي شروط أخرى غير الشروط التي يحددها القانون".[41] كما نصت المادة 55 من نفس الدستور على حق المواطن في العمل: "لكل مواطن الحق في العمل".[42] تشير الإحصائيات إلا أن أكثر من مليون ومائتي ألف امرأة يشغلن مناصب بمؤهلات عالية بنسبة تعادل 15% من العاملين، وان عددهن يتزايد بوتيرة أعلى من الرجال، ففي الفترة ما بين 2005/2001 أرتفع عدد النساء العاملات من 883000 إلى 1.2 مليون عاملة، وفي أفاق 2020 يتوقع الخبراء وصول نسبة نمو توظيف اليد العاملة النسوية إلى 4.5% وفي أوساط الرجال إلى 2.5% تقريبا ضعفها إذا ما قورنت بعام 1977، حيث كانت النسبة تمثل 1.7%[43] وهذا لأسباب التفوق العددي للطالبات المتخرجات من الجامعات وبسبب عزوف الذكور عنه الأعمال أو الوظائف الحكومية التي لا تدر المال واختيار الأعمال الحرة كالمتاجرة وغيرها. تتركز اليد العاملة النسوية في القطاع الخدمي موزعة مابين التربية والتعليم، الصحة، القضاء والإدارة العمومية وقليلا ما تتواجد المرأة في القطاعات الإنتاجية.

- الآليات السياسية:

جاءت فكرة تعزيز عدد النساء المغاربيات في المناصب السياسية من خلال نظام حصص على أساس الجنس، وبالأخص في الجزائر، حيث أثير نقاش في الدوائر السياسية والقانونية حول مشروع نظام الحصص النسبية لصالح المرأة فقد قدمت الجزائر نموذجا عن تراجع الحظوظ الانتخابية للمرأة المغاربية، فرغم حضورها القوي في نظم التعليم والعدل والصحة إلا أن النساء الجزائريات شهدن تراجعا في أعداد مقاعدهن البرلمانية من 35 في 1962 إلى 30 في 2007.[44] فهذا التراجع دفع الخبراء السياسيين والقانونيين إلى الاجتماع بتاريخ 20ديسمبر2009 في الجزائر العاصمة لنشر الوعي حول دور المرأة في السياسة وعلاقتها بالإعلام. دار النقاش حول مشروع السلطة السياسية للمرأة في الجزائر والمغرب وتونس، برعاية معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتكوين، من أجل تقدم المرأة وبمساهمة مركز المرأة العربية للتكوين والبحث، تمحور الحوار والنقاش حول نظام الحصص النسبية للتمثيل النسائي. أعتبر هذا النظام الصيغة الديمقراطية الوحيدة التي تسمح بدخول النساء إلى المجال السياسي، حسب رأي كاتبة جزائرية تدافع عن حقوق المرأة المغاربية. فهذا النظام شاع استخدامه في كل من السويد والنرويج وفرنسا. ومكن النساء في روندا وأثيوبيا من الحصول على نسبة جيدة في البرلمان. ورأى وزير التضامن السيد جمال ولد عباس، أنه رغم الانفتاح السياسي، إلا أن تمثيل المرأة في المؤسسات المنتخبة، وخاصة البرلمان والمجالس المحلية يظل ضعيفا جدا، لذلك فإن هذا المشروع الخاص بتبني نظام الحصص يهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية الوطنية، وفقا لمقتضيات المادة 31 من الدستور الجديد والتي تنص على أن الدولة ستعمل على تعزيز الحقوق السياسية للمرأة بزيادة فرصها في التمثيل في المجالس المنتخبة. أما لويزة حنون رئيسة حزب العمال، فإنها ترى أن نظام الحصص لا يمكن أن يحل مشكلة التكافؤ والمساواة، فيما يخص ولوج المناصب السياسية، فهي ترى وتحبذ نظام المهارات على الحصص، كأسس للترقية السياسية حيث قالت: "لا يجب أن تظهر النساء على اللوائح الانتخابية، ما لم يكن لديهن المهارات والكفاءات الضرورية، وإذا لم يكن يفعلن ذلك، لا حاجة لنا إذا للحد من أعدادهن".[45]

فالسيد رئيس مجلس الأمة "عبد القادر بن صالح" أكد على أن تمكين المرأة الجزائرية في الحياة السياسية، هو مسألة تستدعي نظرة إيجابية من كل المجتمع الجزائري نحو المرأة، ودعوة صانعي القرار لوضع إطار قانوني ودستوري محفز، وأن الأحزاب السياسية يجب أن تكون السباقة لتبني هذه الخطوة في مفهومهم السياسي.[46]

ودعت إلى تبني نظام الحصص السيدة "نوارة سعدية جعفر" وزيرة الأسرة والتضامن، فقد أشارت إلى أن نسبة التمثيل النسائي في الدول التي تأخذ بنظام الحصص قدرت بـ 19.3% بينما قدرت بنسبة 14% في الدول التي لا تأخذ به.[47] وهذا ما احدث جدلا ومعارضة في أوساط المشاركات في ملتقى النساء السياسيات العربيات المنعقد بالجزائر بتاريخ 25 جانفي 2009 تحت شعار "من اجل تمثيل أفضل للمرأة العربية في الحياة السياسية".[48]

- الآليات القانونية والإعلامية والمؤسساتية:

تعتبر القوانين والإجراءات القانونية، عوامل أساسية في دعم وترقية المشاركة السياسية للنساء، ولكن ما هو هام أيضا في تعزيز هذه المشاركة، هو توضيح طبيعة العمل السياسي وتحديد شروطه الفعالة من طرف مختلف وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري على الخصوص. فالتعريف بهذه القوانين وتفسيرها وتشخيص فرص الإستفادة بالحقوق السياسية المقررة دستوريا للمرأة، محورا هاما لتشجيع النساء على اقتحام المجال العام والمجال السياسي. وهذا ما يجب أن تسعى إليه وسائل الإعلام كافة، في مجال نشر وإذاعة كل ما يتعلق بمحددات، شروط، تجارب ونشاطات العمل السياسي النسائي، فحسب دراسات

سابقة أكد تقرير "كوثر" المنشور سنة 2006، المتعلق بالمرأة العربية ووسائل الإعلام العربية، على أن هذه الوسائل الإعلامية العربية تصور المرأة العربية بشكل عام، في صورة سلبية. [49]

- الآليات القانونية والإعلامية:

تضمنت الآليات القانونية إصلاحات شملت قانون الأسرة لعام 1984، فقد انصب الاهتمام على تعديل قانون الأحوال الشخصية الذي تضمنه قانون الأسرة لعام 1984، والذي أعتبر النساء الجزائريات قاصرات قانونيا. فقد أجاز التمييز ضدهن في الزواج والطلاق والإرث ورعاية الأطفال، كما سمح للرجل بالتطليق دون مبرر، ولم يسمح للمرأة بالطلاق من دون موافقة الزوج، وما لم تقرر المحكمة لظلم أو إجحاف لحق بالمرأة، فقانون الأحوال الشخصية كان أكبر تحد أمام عمل المرأة في المجال العام وفي المجال السياسي خاصة. إلى جانب إصلاح قانون الجنسية، حرصت إصلاحات 2004 على إصلاح قانون العقوبات، حيث جعلت عقابا للتحرش الجنسي ضد النساء، كما صادق مجلس الحكومة على إصلاح قانون الجنسية، بحيث أصبح من حق المرأة الجزائرية المتزوجة من أجنبي أن يتمتع أطفالها بجنسيتها. وفي هذا التعديل سحب للتحفظ الذي أبدته بعض الدول العربية، ومنها الجزائر، على المادة 92 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

- الآليات المؤسساتية:

إن الاهتمام الذي أولته الدولة الجزائرية لقضايا المرأة تجسد في إنشاء وزارة مكلفة بالأسرة وقضايا المرأة ملحقة برئاسة الحكومة، وحاليا ألحقت بوزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، تضطلع هذه الوزارة بمهمة ترقية الأسرة والمرأة بالتكامل والتنسيق مع مختلف القطاعات الوزارية ومختلف هيئات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومة. تمحورت مهام هذه الوزارة في مجال قضايا المرأة .

أما على الصعيد المحلي، فقد أنشأت مديريات العمل الاجتماعي عبر كل ولايات الوطن، بغرض النهوض بالأسرة عموما، وبالمرأة بشكل خاص، وكذا وكالة التنمية الاجتماعية التي أنشأت علم 1996 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-232 تحت وصاية رئيس الحكومة، بهدف تقديم المساعدة للفئات المحرومة الممثلة في:

- النساء ربات البيوت دون دخل.
- العائلات ذات الدخل المحدود المتكفلة بشخص معوق.
- أرباب العائلات والأشخاص الذين يعيشون بمفردهم والبالغين 60 سنة وأكثر.
- تقدم لهؤلاء منح جزافية وتمويل مشاريع من شانها تحسين معيشة المعوزين. [50]

ما يلاحظ أن حركية معينة ونسبيا بدأت تتضح خلال الخمس سنوات الأخيرة في مجالات الارتقاء إلى المسؤولية السياسية والوظائف العليا بالدولة، بفضل الجهود المبذولة من القيادة السياسية الحالية للبلاد وانضمام المرأة بشكل واسع لمختلف الأحزاب السياسية. فالمرشحات للمجلس الشعبي الوطني تضاعف إلى ثمانية عشر مرة عام 2002 عن عام1997 وهذا بفضل عودة الأمن النسبي للوطن نتيجة إجراءات قانونية وقائية، علاجية وإنمائية كقانون الرحمة والوئام الوطني والمصالحة الوطنية . رغم الإرادة الواضحة لأعلى المستويات بالدولة وخاصة رئيس الدولة. فإن عملية ترقية مشاركة المرأة في كل الميادين بصورة متواصلة، فإن المعوقات لازالت مستمرة. ولتقليص الفجوة بين هذه التصرفات البالية والجهود المبذولة لا بد من اتخاذ تدابير مقنعة ودافعة تفرض قوتها للتغلب على هذه العقبات. إضافة إلى بعض الجهود الحكومية من طرف الوزيرة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، فقد أجرت دراسة وطنية غايتها تحديد أسباب وعوامل نقص أو عدم كفاية مشاركة النساء في

الحياة العامة. وأوصت بجملة من التوصيات لرفع الكفاية الإنسانية من حيث المشاركة في المجال العام وخاصة العمل السياسي. وفي إطار هذه التوصيات، فإن وزارة التربية قررت دعم المؤسسات التحضيرية للحد من معوقات التوفيق بين الحياة الأسرية والحياة المهنية والسياسية. وكذلك فعلت الأحزاب السياسية حيث فتحت حوارا حول الطرق والوسائل الكفيلة بدعم وتعزيز انضمام النساء للعمل الحزبي والوصول بهن إلى المسؤوليات السياسية . إلا أن معوقات المشاركة السياسية أمام المرأة العربية والمسلمة كالمرأة الجزائرية، تجمع بين المعوقات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، النفسية وتلك الخاصة بمدى تأثير المشاركة السياسية نفسها على المرأة، وأخيرا المعوقات الإعلامية. هذه المعوقات تحتاج إلى رفع تحديات وتحديد آليات عملية كفيلة بعلاجها حاليا، والوقاية منها مستقبلا عن طريق مؤسسة العمل النسوي، لتطوير إطارات نسائية ذات كفاءة في مجال الإدارة والتنظيم ،وإقامة مؤسسات نسوية خارج إطار الأحزاب السياسية، كإثراء للعمل النسوي سواء السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، النقابي أو الجمعوي والتطوعي ،لان المشاركة السياسية الناجحة للمرأة هي المشاركة السياسية التي ترتبط بغيرها من أنواع المشاركات في شؤون الحياة الأخرى[51] خاصة وان المشاركة السياسية تعتبر أحد المظاهر الحضارية للمجتمع، ولما كانت المشاركة السياسية للمرأة تختلف باختلاف الأحوال ودرجات العمران، فإن الارتقاء الحضاري والاجتماعي إنما يقاس بمنزلة المرأة في المجتمع، فالارتقاء المادي والأدبي هو استنارة للعقل وتهذيب للسلوك[52].

- التمكين السياسي للمرأة العربية :

- المفاهيم والمؤشرات: لقد بدأ الاهتمام بقضية التمكين السياسي للمرأة، وخاصة المرأة العربية، منذ مؤتمر كوبنهاجن بينيروبي ،العاصمة الكينية، حيث طرحت مسألة ضعف وتدني مشاركة المرأة العربية في المجال السياسي، وأهتمت بها الدوائر الأممية على غرار المكتب الإنمائي للمرأة العربية والمنظمات النسائية العالمية والعربية ، وعلى رأسها الفيدرالية الديمقراطية العالمية للنساء، والإتحاد العام لنساء العربيات ، وغيرها من منظمات نسائية عالمية ومحلية هذا الاهتمام المتزايد بتعزيز الدور السياسي للمرأة العربية يرجع إلى هشاشة وضعف مشاركة المرأة العربية بمثيلاتها في العالم الغربي المتقدم من جهة، وكون المرأة تمثل نصف القرارات والخبرات البشرية في كل المجتمعات ، ولا يمكن تحقيق أهداف التنمية والتحديث والتطوير بالإستغناء عن مساهمات المرأة المختلفة.

- علاقة التمكين السياسي للمرأة بالتنمية:

المؤشرات تعد مشاركة المرأة في المجال السياسي، ركيزة أساسي من ركائز التنمية، لذلك يرى الخبراء أن هناك تأثير متبادل بين المشاركة السياسية للمرأة والتنمية، وهذا يتحدد من خلال المؤشرات التالية:[53]

- تنمية الذات - تنمية الأسرة - تنمية البيئة المحلية المحيطة- تنمية الأوطان. على المستوى الوطني تتعدد مجالات التنمية التي يسهم فيها كل أفراد المجتمع، إناثا وذكورا، فهناك التنمية الاقتصادية على أساس أن المجتمعات العربية تعيش حالات التخلف العام، الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي، الثقافي والإداري، وهناك التنمية الاجتماعية للنهوض الاجتماعي وتعزيز فرص متكافئة في التعلم والصحة والسكن وكل الخدمات الاجتماعية التي تتضمن مجالات حياة رفاهية الفرد في مجتمعه، إلى جانب التنمية الثقافية ودفع معدلات الوعي الوطني السياسي والوعي الجماعي والوعي بالوضع الاجتماعي، عن طريق خلق منظومة قيمية تؤسس لثقافة المشاركة وليس لثقافة إنعزالية إلى جانب الحاجة الى تنمية سياسية للخروج من أزمات خانقة كأزمة الشرعية، والهوية ، والتكامل السياسي والتغلغل السياسي وأزمة المشاركة السياسية بسبب أزمة الحرية والديمقراطية، فالبلدان العربية تعاني أشكالا واحجاما كبيرة من التخلف والفساد ولابد من التصدي له بخلق تنمية سياسية، يساهم فيها كل المواطنين

دون تمييز لكن ماهو واقع وأكيد أن المواطنين ، رجالا ونساء يعانون من تأثيرات هذا الحلف الذي يحد من مشاركتهم السياسية، ويضيق عليهم الخناق، ويحتم عليهم الإغتراب واللامبالاة السياسية، فإذا كان وضع المواطن بهذا السوء، فإن وضع المواطنة أسوأ منه، بالنظر الى القيم والتقاليد وعادات المجتمع الأبوي، التي تحجب المرأة في البيت .فقد ناقش خبراء ومفكرون موضوع تملكن المرأة ودورها في التنمية السياسية، والذي صدر في شكل تقرير توصل إلى نتيجة أساسية وهي ضرورة ضمان فرص متساوية للمرأة كالرجل تماما ومشاركتها الكاملة في هياكل السلطة، القيادة السياسية، التمثيل السياسي، صنع القرار، المساءلة السياسية.[54] نستشف من هذا التحليل، أن مكانة المرأة في المجال السياسي ودورها التنموي تربطهما علاقة وطيدة، فالمشاركة المرأة الواسعة في الحياة السياسية بكل صورها وأبعادها، من شأنه ترسي ثقافة المشاركة في المجتمع من طرف كل أفراده، دون تمييز على أساس نوعي أو غيره.

- المعوقات والتحديات أمام تمكين المرأة السياسي:

أن جملة من العقبات تقف حائلا دون تحرر المرأة العربية خصوصا وقد ذكرنا أهمها وهي العقبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ثم أضيفت لها عقبات أخرى لا تقل تأثيرا من سابقاتها على العمل السياسي للمرأة ودرجة مشاركتها السياسية والمتمثلة في العقبات الإعلامية والقانونية والحضارية والثقافية.

لكن المسألة هي مسألة عقبات من نوع أخر، تارة من وضع اجتماعي متزمت، متمسك بموروث ثقافي بالي يمنع المرأة من مواجهة العمل العام، وأخر متعلق بالوضع الاقتصادي العام للدولة والمجتمع والمتميز بالتردي والتراجع بسبب قلة الإنتاج وتأثير مختلف الأزمات الاقتصادية العالمية على الاقتصاديات الوطنية خصوصا في بلدان العالم المتخلف، وأخر متعلق بوضع سياسي متخلف، سماته ضعف المشاركة السياسية لعامة الشعب. فما بالنا بالنساء في هذه الأوساط. وانعدام إرادة سياسية صادقة في تمكين المرأة من العمل السياسي للأسباب المشار إليها في بعض فصول هذه الدراسة. وأخرى عقبات إعلامية، فالإعلام الغربي يجعل من مسألة النوع في هذه المناطق مسألة حساسة، لا تناقش دون اتهامات للنموذج الثقافي الإسلامي، الذي لا يمنع المرأة من تحقيق ذاتها وإثبات قدراتها في هذه المجتمعات مما يجعل هذه المجتمعات تعيش دوامة اجترار الماضي ومآسيه ولا تحاول تجاوزه والنظر إلى أبعد منه. وتعيد أصل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إلى المرأة، ولا ترى فيها عضوا نافعا لجماعته ومجتمعه وأمته، بل شرا وبلاء كما رآها الفلاسفة الإغريق القدامى. فالوضع المتدني لمشاركة المرأة السياسية لم تخلقه المعوقات القانونية أو التشريعية بل المعوقات الاجتماعية والثقافية والإعلامية التي كرست دونية المرأة وأضعفت مركزها الاجتماعي ولم تنصفها عبر الزمن. والخطورة تكمن في هذا التفكير التبعي السلبي، لذهنيات المجتمع البالية. فليست الآليات القانونية المحلية أو الجهود الدولية هي التي تمكن المرأة من تبوء المكانة المناسبة لقدراتها واستعداداتها وقناعاتها، مادامت المرأة لا ترغب في استغلال مواهبها التقريرية ومهاراتها الإنسانية والإعلامية في تطوير الفكر عموما والعمل السياسي خصوصا. لم يعد الحديث عن مشاركة المرأة في الحياة العامة عموما والحياة السياسية خصوصا نوعا أو حالة من حالات الترف الفكري والثقافي، تمارسه نخب معينة، بقدر ما أصبح حاجة إنسانية، اجتماعية واقتصادية تهتم بها وتسعى لتلبيتها المجتمعات بغض النظر عن مستويات تقدمها الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي والتكنولوجي. فالمرأة أصبحت من أهم العناصر الفاعلة في المجتمع وأصبح الاهتمام بقضاياها يأخذ أولوية في المجتمع، كونها تشكل نصف أي مجتمع أي نصفه من الناحية الديمغرافية ومن ناحية البناء الاجتماعي والقوى أو الموارد البشرية. كل أدبيات التنمية والتحديث والتغيير بكل أشكاله تجمع على أن مشاركة المرأة في الحياة العامة عموما والحياة السياسية خصوصا، هو السبيل الأنجع والأسرع لتقدم المجتمع. فمشاركة المرأة الجدية تبدأ من

المشاركة الاجتماعية في الأسرة وعضوية المجتمع المدني. والمشاركة الاقتصادية في العمل والإنتاج المادي، السلعي والخدمي. والمشاركة الثقافية في إنتاج واستهلاك الفكر والفنون والآداب. والمشاركة السياسية في رسم السياسة العامة للدولة وصنع واتخاذ القرار الاستراتيجي. والمشاركة النقابية وهي الانضمام والحضور الايجابي والفعال في النقابات والاتحادات المهنية التي تعكس دينامكية الأفراد في المجتمع ومشاركتهم في مراقبة الأداء الحكومي والمجتمعي على حد سواء . إن تمكين المرأة من العمل السياسي، ضرورة عصرية أملتها ظروف البيئة العامة والخاصة. فبيئة المجتمعات الخارجية محفوفة بالفرص والتهديدات. إما ندرك أهميتها ونعمل جاهدين على الاستفادة بمجموعة الفرص التي تقدمها لنا البيئة الخارجية لنتحرر أكثر من كل أشكال التبعية، باستخدام العلم وتطبيقاته التقنية في كل مجالات حياتنا ونعمل على اكتسابه واكتساب طرق استخداماته التقنية للقوى البشرية المتاحة ببيئتنا الداخلية، دون تمييز بين ذكورها وإناثها. وإما تتهاون ونجمد ونكرس التخلف العام في كل الميادين ولكل الفئات الاجتماعية. ونفتح الباب واسعا أمام التهديدات لتسيطر على أفكارنا، أفعالنا، سلوكاتنا، فيبلغ غيرنا خيراتنا ومجهوداتنا وننغلق على أنفسنا في دائرة الجهل والأمية والحرمان بكل أشكاله. نظرا لأهمية مشاركة المرأة سياسيا ومساهمتها في دعم توسيع المدى الديمقراطية للمجتمعات المعنية بالتحولات السياسية ومحاولة الانتقال الديمقراطي السلمي وترسيخه في هذه المناطق التي عاشت حقبا تاريخية طويلة تحت نير الاحتلال الأجنبي من جهة، ودكتاتورية الأنظمة السياسية من جهة أخرى بعد إسترجاع سيادتها الوطنية ، فإن الكثير من الجهود والمساعي الدولية والمحلية بـ>لت لتكريس حق المرأة في الحياة السياسية، وتفعيل دورها التنموي في هذا المجال.[55] إلا أن هذه الجهود لم تتوصل إلى مسعاها، نتيجة العوامل المعيقة لها، كالعوامل السياسية أي العقبات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية، الثقافية والإعلامية والتي أشارت إليها الكثير من الدراسات السياسية المهتمة بقضايا المرأة السياسية وتعزيز أدوارها في الحياة العامة، والحياة السياسية على الخصوص، فمن أهم العقبات التي تناولتها كل هذه الدراسات ما يلي:[56]

-ضعف الدعم الحزبي للمرأة الفجوة بين النص القانوني والتطبيق للتشريعات المتعلقة بالمرأة، حرمان النساء من التعلم. إن تضييق الخناق وتهميش المرأة من طرف الأحزاب السياسية في العمل السياسي، سيخلق لديها إتجاهات سلبية إتجاه الحياة السياسية، فيزداد نفور المرأة من العمل السياسي، وتتسع دائرة لا مبالاة السياسية، وتضعف فرص مشاركتها في إتخاذ القرارات المنظمة لشؤون الدولة والمجتمع، لذلك نجد جمعية الأمم المتحدة تحث كل الدول على إزالة كل العقبات أمام مشاركة المرأة في الحياة السياسية، في تصريحها الرسمي:" نشجع بقوة الأحزاب السياسية لإزالة كل الحواجز التي تميز بشكل مباشر أو غير مباشر ضد مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتطوير قدرتها على تحليل القضايا من المنظور الإجتماعي واعتماد سياسات لتعزيز قدرة المرأة على المشاركة الكاملة في جميع مستويات صنع القرار داخل تلك الأحزاب السياسية.[57] وعلى الرغم من النصوص الواردة في المواثيق الدولية واتفاقيات القضاء على كل أشكال التمييز ضد النساء، والتي صادقت عليها الدول المتقدمة والمتخلفة على السواء وتبنتها في تشريعاتها الوطنية، فإن حضور المرأة في الساحة السياسية بشكل رسمي أو غير رسمي لازال ضعيفا ومتدنيا في العديد من الدول، خاصة منها دول الجنوب.[58] بسبب عوامل أخرى لا تقل أهمية من العوامل المذكورة وهي العوامل الاجتماعية المتمثلة في حرمان المرأة من التعلم في غالبية الدول العربية، خاصة في الأرياف والمناطق النائية والفقيرة وفي الظروف الحالية حرمانها من التعلم حتى في المدن في كل الدول العربية التي شهدت أحداث الربيع العربي، وما خلفته من تراجع في مستوياتها ونسب التعلم، للذكور والاناث على حد سواء كما هو الحال في الشام والعراق واليمن على الخصوص، فهناك علاقة قوية بين المستوى التعليمي للمرأة كمحدد فردي لمشاركتها السياسية وتمثيلها في الحياة السياسية فحرمان المرأة من التعلم

، ينعكس بالسلب على دورها في التنمية السياسية ، لذلك فإن الدول العربية ، تطورت برامج محو الامية، وعممتها حتى لكبار السن من النساء، فكل الدول العربية ، توجهت مؤخرا نحو الإعتماد على برامج محو الامية لتجاوز هذه المشكلة.[59]
لكن الأخطر من الامية الابجدية تبقى الامية القانونية .أي جهل المرأة بحقوقها السياسية وكيفية الاستفادة منها لخدمتها وخدمة قضايا المجتمع برمته. إذا كانت العوامل الاقتصادية شديدة التأثر على مشاركة المرأة، فلا يجب أن نغفل عوامل العنف السياسي التي شهدته الأمة العربية والإسلامية منذ القرن الماضي(القرن 20)، الى غاية هذه الدراسة ، فالعنف السياسي المنتشر في المجتمع ، لم يقع ضحية الرجال، بل غالبية ضحاياه هن النساء ، اللواتي تعرضن للقتل والإغتصاب والترمل والخطف والتهديد والتشريد كما حدث في الجزائر ، خلال العشرية السوداء وكما يحدث الآن في دول الربيع العربي فالعنف السياسي بسبب رئيسي في تدني مشاركة المرأة العربية ، سواء كان عنفا رسميا من طرف الدولة أو عنفا غير رسمي من طرف مجموعات أو أفراد.[60] الى جانب ضعف مشاركتها في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في الدول من جهة وضعف معرفتها السياسية لقلة الممارسة الثقافية فالكثير من الدول العربية والسياسية ثقافية أو دينية أو مرتبطة بتقاليد المجتمع.[61]

- العلاقة المتبادلة بين التمكين السياسي للمرأة والتنمية.

ان الاهتمام بالمرأة وادوارها المختلفة، خاصة الإنتاجية والإنمائية، تعد ضرورة قصوى لكل البلدان التي تعيش حالات التخلف العام، فالتنمية كحل جذري للخروج من دائرة هذا التخلف وما يخلفه من انعكاسات سلبية في شتى الميادين، أصبحت مطلبا ملحا لكل المجتمعات المعاصرة والمتخلفة على الخصوص، لذلك فإن التنمية كإستراتيجي لا بديل عنها، لأنها مقياس تقدم الأمم والشعوب، نالت حظا أوفر من الاهتمام الآكاديمي وحتى السياسي، فهي تتطلب تظافر جهود كل أبناء أو افراد المجتمع دون تمييز بين الفئات الاجتماعية، مهما كانت طبيعة هذا التمييز، عرقي، دين، نوعي، إجتماعي كل الطاقات البشرية الممكنة والمتوفرة للدولة والمجتمع يجب أن تعبئ لهذا الغرض، وان تستغل بتأهيل كل الموارد البشرية المتاحة للدولة والمجتمع للسهام الإيجابي في حل مفصلة التنمية، واهمها المرأة والشباب، فهم نصف المجتمع من الناحية الديمغرافية والإقتصادية والإنتاجية، فمن الضروري ان تساهم المرأة في العملية التنموية على قدم المساواة مع الرجل، واكثر من ذلك ، فقد اصبح تقدم أي مجتمع مرتبطا ارتباطا وثيقا بمدى تقدم المرأة وقدرتها على المشاركة في التنمية بجميع جوانبها،[62] لذلك ورد ضمن الأهداف الإنمائية للألفية التابعة للأمم المتحدة عام 2000، هدف تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.[63]

- علاقة التمكين السياسي للمرأة بالديمقراطية:

تتطلب الديمقراطية الاهتمام بمصالح كافة المواطنين دون تفرقة، وبما ان النساء شكلن نصف هؤلاء المواطنين أو يزدن عن ذلك بقليل في بعض البلدان العربية كالجزائر مثلا فان المرأة تستفيد من كل حقوقها وتمارسها على اكمل وافضل وجه في مناخ ديمقراطي، يساوي بين الكافة ، ويمنحهم نفس الحقوق ويطالبهم بنفس الالتزامات ففي جو الديمقراطية تتحرر النساء من المعوقات الاجتماعية والثقافية والقانونية والإعلامية والاقتصادية والسياسية وتشارك مشاركة فعالة في تسيير شؤون الدولة والمجتمع الى جانب الرجال فعن طريق التمثيل الديمقراطي العادل، تمثل كل فئة مصالحها وتدافع عنها فالمادة(07) من اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، اكدت على أهمية تمثيل المرأة في الحياة السياسية لبلدها، كما اكدت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة ف القرار الصادر سنة 2011، بخصوص المرأة والمشاركة في الحياة السياسية على أن " المشاركة الفعالة للمرأة على قدم المساواة مع الرجل في صنع القرار على جميع المستويات، امر أساسي لتحقيق المساواة والتنمية المستدامة والسلام والديمقراطية، عن طريق ما يلي:[64]

- جعل كل من الانتخابات المحلية والوطنية حرة ونزيهة للمرأة. حيث ان التدابير وإجراءات التمكين كنظام الكوطا والاعفاء من رسوم الترشيح وإمكانية الوصول الى وسائل الاعلام والحصول على الموارد وفرض عقوبات على الأحزاب السياسية التي تمتنع عن تمكين المرأة لزيادة مشاركتها وتوليها لمناصب قيادية سواء عن طريق الانتخاب أو التعيين، وحماية المرأة من العقبات التي تعوق عملها في المجال السياسي، كالعنف ضدها وعدم توفير أدوات رعاية الأطفال.

- آليات المعالجة للتمكين السياسي للمرأة:

تعددت آليات المعالجة لمسألة التمكين السياسي للمرأة ، بتعدد العقبات والتحديات وكما جاءت هذه الأخيرة لعوامل سياسية اقتصادية اجتماعية ثقافية وأخرى متعلقة بالإعلام والتنشئة الاجتماعية والسياسية وخصوصية المرأة العربية فمنها، التي تعيش في بيئة ابوية، بيئة غير ديمقراطية، تهمين فيها قيم اجتماعية وثقافة تميل الى تغليب راي ودور الرجل على راي ودور المرأة، وعليه فان اهم هذه الآليات تكمن في تبني استراتيجيات لدعم المشاركة السياسية للمرأة من خلال نظام الحصص النسبية، وتجربة تمكين المرأة عن طريق بناء او تأسيس شبكات الدعم السياسي للمرأة.

- نظام الحصص النسبية: يهدف نظام الحصص النسبية الى زيادة التمثيل النسائي في جميع مجالات السلطات التنفيذية التشريعية والقضائية من خلال تشريعات تحدد نسبة الحد الأدنى أو الحد الأقصى من التمثيل النسائي، وتعيين النساء في مناصب سياسية ، على المستوى الوطني والمحلي وفقا لنوعين من الحصص الانتخابية، وهما حصص المرشحين والحصص الطوعية ، حيث تسعى حصص المرشحين للتأثير على طبيعة المرشحين المتوافرين، إذا تضمن تخصص نسبة محددة للنساء في الانتخابات تكون عادة، هذه النسبة محددة قانونا حيث يتحدد الحد الأدنى من النساء بين المرشحين، كما يمكن ان تكون هذه النسبة او الحصة طوعية،[65] حيث تتبنى الأحزاب السياسية او القوائم الوطنية، طوعا تخصيص عدد معين من المرشحات في الانتخابات. ويبقى أمامها أبواب الترشح وتولي المناصب السامية في الدولة والمجتمع. وعليه يمكن تلخيص اهم مزاياه ومآخذه كالتالي:

- واقع المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية وتأثره بنظام الكوطا:

ان الدستور الجزائري المعدل عام 2008، تضمن تعزيز تواجد النساء في المواقع السياسية ومراكز اتخاذ القرار بفضل " نظام الكوطا" الذي يلزم الأحزاب السياسية بتحديد في المجالس المنتخبة كما تضمن التزام الدولة بالعمل على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة(المادة 31 مكرر) وقد تم تشكيل لجنة وطنية تتولى اقتراح مشروع قانون عصري لتفعيل هذه المادة . يعد تقلد المرأة لمناصب سامية كالحقائب الوزارية والسلك الدبلوماسي ورئاسة الدوائر ورئاسة الدواوين كما ترشحت للانتخابات الرئاسية ، السيدة " لويزة حنون" رئيسة حزب العمال لمرتين عام 2004 و2009 ، وتحصلت على المرتبة الثانية، كما شلت المرأة نسبة 46،49% من الهيئة الناخبة و 50،68% منهن شاركن في انتخابات 2004.[66] اما بالنسبة للسلك الدبلوماسي فان نسبة حظوظ المرأة بهذا القطاع بلغت 25،63% حسب احصائيات 2009 وبالنسبة لسلك القضاء فان نسبة النساء القاضيات بلغت اكثر من 36،82% وبقطاع العدالة ككل بلغت نسبتها 54،82% في جويلية 2008، وف مجال الامن الوطني والشرطة تمثل المرأة 50% من عناصر الشرطة القضائية رغم الحضور القوي للنساء في القطاعات الإدارية الحساسة، الا ان نسبة تمثيلها السياسي النيابي لا تتعدى نسبة 7،75% عام 2012، بالبرلمان بغرفتيه هذا يدل على ان المرأة الجزائرية غير ممكنة سياسيا للعراقيل والتحديات التي تواجهها في عملها بالمجال العام، وبالمجال السياسي خصوصا.

- مستقبل المرأة الجزائرية السياسي في ظل نظام الحصص النسبية.
- سياسة التمكين السياسي للمرأة الجزائرية.

ان حماية المرأة من كل اشكال العنف والتمييز ضدها وفقا للمادة "29" التي نصت على مساواة كل المواطنين امام القانون والمادة "31" من الدستور المعدل عام 2008، والتي تهدف الى ضمان هذه المساواة بين الرجال والنساء في الحقوق والواجبات بإزالة جميع العقبات امام عمل المرأة السياسي فإن المادة " 51" والمادة "58" نصت كلاهما على تساوي جميع المواطنين في تقليد المهام والوظائف في الدولة دون اية شروط أخرى غير الشروط التي يحددها القانون الى جانب حماية الدولة والمجتمع للأسرة، هي سياسة رشيدة لتمكين المرأة الجزائرية من العمل السياسي كمواطنة لها كافة الحقوق السياسية ولها الاهلية القانونية مثل الرجل، وقد اكتست هذه الاهلية منذ الوهلة الأولى للاستقلال الوطني عام 1962 .

خاتمة

إن ما يمكن استخلاصه من دراسة المشاركة السياسية للمرأة عموما، وتجربة المرأة الجزائرية خصوصا أنه بالنظر لتحديات وفرص الاستفادة من كل طاقات المجتمع المعاصرة ، بالنظر للفرص والتهديدات التي تملها البيئة الخارجية ضد البيئات الوطنية الداخلية للمجتمعات خصوصا مجتمعات العالم الثالث، فإن ضرورة المشاركة لكافة فئات هذه المجتمعات، دون استثناء أو تمييز، تفرض نفسها على كل المستويات وفي كل الاتجاهات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية فالنساء لكل المجتمعات يمثلن النصف أو يزدن عنه بقليل في بعض المجتمعات النامية كالجزائر مثلا التي تشهد تفوقا عدديا، ولو بسيطا في عدد الإناث عن الذكور، مع مراعاة شروط وأبعاد هذه المشاركة وأهمها أن لا تؤثر على الطبيعة البيولوجية للمرأة وعلى خصائصها الأخلاقية، فتاج المرأة شرفها وعفتها واستقامتها في الحياة فمتى توفرت هذه الشروط والابعاد ، تمكنت المرأة من الانضمام لأي نشاط إنساني، سواء كان اقتصاديا، اجتماعيا أو سياسيا وفرضت وجودها واحترامها على كل الفئات المجتمعية ، وأثبتت أهليتها التاريخية والإنسانية للمشاركة في تطوير بلدها وخدمة وطنها، مثلها كمثل الرجل النافع لأهل بيته ووطنه وأمته، على أساس من التعاون والانسجام الاجتماعي والمشاركة لا على أساس التناحر والتنافر وتبادل الاتهامات بسبب أو دون سبب، فعلى كلا الجنسين الفهم الصحيح لحقيقة هذه المشاركة.

من الاستنتاجات المتوصل اليها، ان المرأة العربية قد تمنعها أوضاعها الخاصة بها من الانضمام للعمل السياسي، كضعف مشاركتها الاقتصادية، او سبب ضعف مستواها التعليمي أو انعدامه، حيث تتفشى الامية في بعض الأوساط النسائية في الكثير من المناطق العربية والإسلامية فلكي تنجح المرأة في اقتحام المجال السياسي لابد من توفر معطيات أساسية أهمها المشاركة في الإنتاج الاقتصادي، الذي يرتبط بدوره بمدى مساهمة المرأة في قوة العمل، حيث أن جذب المرأة للعمل خارج بيتها لقاء مقابل مادي له مدلوله السياسي والاجتماعي فضلا عن مدلوله الاقتصادي حيث أن اغلب التنظيمات المهنية تمارس النشاط السياسي بشكل أو بآخر. وما دامت المرأة جزءا من هذه اليد العاملة، فهي عضو مشارك سياسيا تستمد هذه القدرة على العمل السياسي من خلال وضعها في عملية الإنتاج، فإن كانت فاعلة ومؤثرة فهي في موضع قوة تمكنها من مشاركة الرجل في التمتع بالحقوق والالتزام بالواجبات، بوزنها العددي الذي يماثل او حتى يفوق بقليل عدد الذكور، فإنها مؤهلة ومضطرة للتعامل مع كل الواجبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فهي تمثل النصف في كل ميدان وعلى كل مستوى، ولا يجب ان يؤثر نصف المجتمع في النصف الآخر، دون أن يتفاعل معه، فكلاهما مطالب باقتسام فضائل هذا التفاعل الحتمي، للنهوض بالمجتمع في كليته وشموليته لا في جزئيته وتفككه، فالمجتمعات العربية بحاجة ماسة وملحة الى كل القوى

البشرية سواء العاملة وغير العاملة لتحقيق شروط وغايات التطور والتغيير والتنمية والتحديث بأساليب علمية ، أساسها التعاون بين الكل لرفع اهم واطر التحديات التي تواجهها، ودرء التهديدات التي تحملها القوى الخارجية والاستفادة من الفرص التي تحملها لها من خلال الارتباط بها علميا، ثقافيا، اقتصاديا، تجاريا، دبلوماسيا، .هناك عامل اخر يكرس غياب المرأة الجزائرية عن الساحة السياسية ، وهو المفهوم الخاطئ للعائلة من منظور الجزائريين، حيث يكرس الاحترام والامتثال لمجموعة من القواعد، تكرس الحفاظ على التماسك والانسجام الداخلي، من جهة نظرهم ، على أساس الفصل الصارم للفضاءات والادوار، القائم أساسا على النوع الاجتماعي الى جانب غياب استقلال النساء او اكثر من ذلك اقصائهن من العمل العام.

هوامش المقالة:

1 - حياة قزادري" التنمية السياسة: المفهوم، المشكلات والمقومات والآليات، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد04 ، بجامعة الجزائر 03، الجزائر، جوان 015، ص 239.

2- ناصر شتيح علي، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية، فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات، 2010، ص 27.

3 - زايد الطيب مولود، علم الاجتماع السياسي، ط1، ليبيا: منشورات جامعة السابع من ابريل، 2007، ص86.

4- مولود زايد الطيب، مرجع سابق الذكر، ص 87.

موقع منتد برامج محو الامية العام WWW.educ.dr.com /molado

5- غابريال ألموند" السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، نظرة عالمية(.. هشام عبد الله) عمان: دار الأهلية للنشر والتوزيع، 1997، ص93.

6- حسين قادري،" المشاركة السياسية كآلية من آليات الديمقراطية في العالم العربي، الجزائر، نموذجا، مجلة المفكر، العدد الرابع، ديسمبر 2012، ص 99.

7- مولود زايد الطيب، مرجع سابق الذكر، ص 88.

8- فليب برو، علم الاجتماع السياسي،(ترجمة: محمد عرب صاصيلا)، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998، ص 337

9- مولود زايد الطيب، مرجع سابق الذكر، ونفس الصفحة.

10- سندس عباس حسن، المشاركة السياسية في العراق: الفرص والتحديات، معهد المرأة القيادية، العراق.

http\\ :inknow olities.org\ sites\defaules\files\20 d 8 a 7 d 8 b3 d 98 a 920 d 984 d 986 d8 b 3.

11- هناء حسن سد خان البدري، مرجع سابق، ص 478.

12- محمد أحمد المقداد ، " المرأة والمشاركة السياسية في الأردن"، مجلة المنارة: المجلد 12، العدد01، جامعة آل البيت الأردنية، 2006، ص 302.

13- محمد المصالحة،" المشاركة النسائية في مجلس النواب الأردني ، 2003-2007"، مجلة المنارة، المجلد15،العدد01،جامعة آل البيت الأردنية، 200، ص ص 182-183.

14- المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي 1997.

13- المصدر: تقرير تنمية المرأة العربية لعام 2002.

16- تقرير إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1979.

17- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، "التدابير الخاصة لدعم المشاركة السياسية للمرأة في العالم العربي" ،5،6ديسمبر، 2004، القاهرة، مصر، 1.

18- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، نفس المرجع ونفس الصفحة.

19- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، نفس المرجع السابق، ونفس الصفحة.

20- أمين خالد حرطاني، تمثيل النساء في المؤسسات السياسية في المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس).- دراسة مقارنة، مركز الإعلام والتوثيق لحقوق الطفل والمرأة، أفريل 2006، ص44.

21- أمين خالد حرطاني، مرجع سابق الذكر، ص45.

22- أماني مسعود، التمكين، مرجع سابق ، ص7 .

23- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، مرجع سابق، ص 7.

24- أمين خالد حرطاني، المرجع نفسه، ص 29.

25- أمين خالد حرطاني، المرجع نفسه، ص29.

26- المنتدى الديمقراطي الأول للمرأة، المرجع نفسه، ص48.

27- نفس المرجع، ص 49 .

28- أكرم عطا الله، "المشاركة السياسية للمرأة من خلال الإتحادات والنقابات"، مرجع سابق.

29- منيرة فخري وبدرية العوضي، حديث حول تحديات أمام المرأة العربية، حصة متلفزة لقناة أبوظبي بتاريخ11-01-2004، على الخامسة بعد الزوال.

30- نفس المرجع أنف الذكر.

31- بدرية العوضي، حديث حول " تحديات أمام المرأة العربية"، نفس المرجع السابق.

32- حسنين المحمدي بوادري ، حقوق المرأة بين الاعتدال والتطرف ، دارا لفكر الجامعي – الطبعة الأولى- الإسكندرية 2005، ص7.

33- Benoune , op cit , p 160.

34- تماني محمد الجيبالي،"المكلات التي تواجه المرأة في مجال المشاركة السياسية"، مرجع سابق في كتاب حمدي عبد الرحمن حسن، ص63.

35- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، مرجع سابق، ص5.

36- رفيقة سليم حمود، مرجع سابق، ص153.

37- نفس المرجع السابق، ص151.

38- الرد على الاستبيان الموجه إلى الحكومات بشأن تنفيذ مناهج عمل بيجين، 1995 ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، الجزائر، 2000، ص2.

39- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرأة الجزائرية واقع و معطيات، مرجع سابق، ص38.

40- رفيقة سليم حمود ، مرجع سابق ، ص 142 .

41- نفس المرجع، نفس الصفحة .

42- نفس المرجع السابق، نفس الصفحة .

43- الهام عبد الحميد، مرجع سابق، ص106.

44- ماجدة علي صالح، "خطاب المرأة العربية بين المرأة العربية بين الواقع والتحديات"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،2008، (مداخلة في مؤتمر الدور السياسي)، مرجع سابق، ص32.

45- عواطف عبد الرحمن، مرجع سابق، ص173.

46- محمد نور فرحات، الأوضاع التشريعية للمرأة في البلدان العربية، مؤتمر الدور السياسي للمرأة في العالم العربي المنعقدة عام 2008، بالقاهرة، ص9.

47- محمد نور فرحات، مرجع سابق الذكر، ص 9.

48- ليلى حسيني، مرجع سابق، ص 14.

49- نفس المرجع ونفس الصفحة.

50- تقرير تنمية المرأة العربية، المرأة العربية والإعلام، مرجع سابق، ص ص 88-89.

51-Hamida Elbour, « Médiatisation de la participation politique de la femme en Algérie, au Maroc et en Tunisie », Rapport de synthèse de l'exercice média, Juin 2009, P 22.

52- Hamida Elbour, op, it, p 51.

53- Ibid, p, p 57-61.

54- Hamida Elbour, op-eit, p59.

55- Ibid, p 60.

56 - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة المكتب الإقليمي للدول العربية، (القاهرة:مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة)، " تقدم المرأة العربية" 2004 ، ص- 266.

57- سلوى شعراوي جمعة، تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة مع مجموعة من الأساتذة، (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة) 2000، ص 39.

58- التقرير الوطني حول التنمية البشرية لعام 2006، مرجع سابق، ص43.

59- محمد أحمد المقداد، مرجع سابق الذكر، ص ص 303-304.

60- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996.

61- نفس المرجع السابق.

62- لخميسي شيبي، مرجع سابق، ص 7.

63- La tribune , le phénomène ne concerne pas uniquement le monde arabe , faible présence des femmes en politique, centre d' information des nations unies, Alger, le 25 Janvier 2009, p 4. على موقع: www.unie.org.dz

64- الجزائر تدرس نظام الحصص، على موقع: www.magharedra.com.

65- La tribune, op-cit, p 04.

66-La tribune, op-cit, p 04.

67-United nations centre d'information des nations unies, Alger, Forum des Femmes politiques Arabes: L'autre moitie du développement El Moudjahid, 25 Janvier 2009; p04 على موقعhttp/www.Unite,org.dz

68- تقرير تنمية المرأة العربية، "المرأة العربية والإعلام"، دراسة تحليلية للبحوث الصادرة بين 1995 و2005، كوثر، 2006، ص85.

69- المرأة الجزائرية، واقع ومعطيات، مرجع سابق، ص ص57-58.

70- فتيحة بغدادي، "المراة العربية والمشاركة السياسية"، بوابة المرأة ، 2005، على موقع www.awapp.org.

71- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : دستور 1989، المادة 39.

72- مراد محمودي، "الإصلاحات الجزائرية في الجزائر"، على موقع www.awapp.org.

73- عائشة بلحجار، المنتدى العالمي للمرأة المسلمة على موقع: www.nesay.org/content/view7106/209.

74- نفس المرجع أنف الذكر.

75- فتيحة بغدادي ، نفس المرجع السابق.

76- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، المادة 39.

77- نفس المرجع، المادة 42

78- عبد الله هدية ،مرجع سابق، ص 25.

79- نفس المرجع السابق، نفس الصفحة

80- خالد حمود العزب، المشاركة السياسية للمرأة: رؤية شرعية وتنموية، مؤسسة التنوير للتنمية الاجتماعي، د،م،ن، 2012،ط1،ص ص 85-92.

81-United Nations Division For the advauce;ent of Women,27 –Equal Paticipation of Women and Men in decision making processes with particular emphasis on political partipcipation and leadership report of the escpect group metting-Addis-Ababa,Ethiopia,24,27 october 2005,p p 6,7.

82- Khristiana o-oglogu,the role of Women-28 in Politiqcs in the sustenance of Democracy in

83-Negeria",International journal of Buisiness and social cience, vol 13, November 18,secial Isie,2012,p 182.

84-laura Nichols and valon kurahasani ,Kosovo, overcoming Barries to Women's political Participation,

v s a:National Democratic institutem2015mp 5.

85- عباس عمار، " توسيع حظوظ المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة أو تحقيق المساواة عن طريق التمييز الإيجابي"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، العدد 10، 2013، ص 89.

86- Anne Marie Goez, Women's education and political participation,UN:Education for global Mentoring report,2003,p 2

87 - بيبرس إيمان، المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي، مصر: جمعية نهوض وتنمية المرأة،(ب-س ن)، ص 24.

88- Mohamed Abubakar,zaid BnAhmed",Women and political participation:Zoward Attainment of 35 Affirmative Action and obstecles to theWomen participation Nigerian polities and Descision Making process", Journal of research in Humanities and social science vol 2,Issue 9,2014,p69.

89-Mohamed Abubakar,zaid BnAhmed,opcit,p 69-34.

90- العدادي علي عبد الله، دور المرأة في التنمية: تجربة مملكة البحرين، ورقة بحثية مقدمة لصالح مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المنعقدة في الدوحة21 ،26 افريل 2012، ص2.

91-Rowaida Almaaitah and others, 'Arab Women and political development –Journal of International Women's Studies,VOL 12,Issue 3,2011,p8.

92-Ashil Falch, Women's Political Participation and influcuce in Post,conflit Burundi and Nepal Norway: Peace Research Institute Oslo,2010,P1

93-Sarah Bardshaw, Joshua Castellino, Wormiens orole in économico développent overcoming the contraints U N :Sustainable développent MARS,2013.P2

94-علي الطراح، تمكين المرأة الخليجية بين تحديات مجتمعي ورؤى مستقبلية، ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر المجتمع المدني وتمكين المرأة العربية، مملكة البحرين، فبراير، 2006.

95- رزيقة روابحي، فريدة العلمي، التمكين السياسي للمرأة: مقاربة معرفية، مداخلة قدمت في ندوة.

96- محمد جمعي،" معوقات المشاركة السياسية امام المرأة" مداخلة قدمت في ندوة. بقسم العلوم السياسية بتاريخ 14 مارس 2017، ص 8.

97- محمد جمعي، "معوقات المشاركة السياسية امام المرأة"، مداخلة في ندوة، ص ص 12،11.